

(بابٌ)

(الظَّاهِرُ لُغَةً) أي في اللغة : خلافُ الباطنِ^(١) . وهو (الواضِحُ) المنكشفُ .
ومنه : ظهرَ الأمرُ : إذا اتَّضحَ وانكشفَ^(٢) . ويطلقُ على الشيءِ الشاخصِ
المرتفعِ^(٣) ، كما أنَّ الظاهرَ من الأشخاصِ هو المرتفعُ الذي تبادرُ إليه الأبصارُ .
كذلك في المعاني .

(و) الظَّاهِرُ (اصطِلَاحاً)^(٤) أي في اصطلاحِ الأصوليين^(٥) (ما) أي لفظٌ
(ذلَّ دَلَالَةً ظَنِّيَّةً وَضَعاً)^(٦) كَأَسَدٍ (أو عَرُفَاً) كغائطٍ^(٧) .

(١) لسان العرب ٤ / ٥٢٣ .

(٢) في ش ز : ظهور .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٣ / ٤٧١ ، المصباح المنير ١ / ٤٥٩ .

(٤) لسان العرب ٤ / ٥٢٤ .

(٥) انظر تعريفات الأصوليين للظاهر في (المسودة ص ٥٧٤ ، البرهان ١ / ٤١٦ ، الإشارات
لللباجي ص ٨ ، العدة ١ / ١٤٠ ، الحدود لللباجي ص ٤٣ ، التعريفات للرجباني ص ٧٦ ، شرح
العقد ٢ / ١٦٨ ، تيسير التحرير ١ / ١٣٦ ، أدب القاضي للماوردي ١ / ٦١٦ ، الإحكام للآمدي ٣ /
٥٢ ، الآيات البيّنات ٣ / ٩٨ ، حاشية البناني ٢ / ٥٢ ، فتح الغفار ١ / ١١٢ ، إرشاد الفحول
ص ١٧٥ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٢٤ ، كشف الأسرار ١ / ٤٦ ، المستصفى ١ / ٣٨٤ ، فوائح
الرحموت ٢ / ١٩ ، روضة الناظر ص ١٧٨ ، مختصر الطوفي ص ٤٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧ ،
اللع ص ٢٧ ، أصول السرخسي ١ / ١٦٣ ، شرح الخطاب على الورقات ص ١١٢) .

(٦) في ش ز : علماء الأصول .

(٧) في ش : وصفاً .

(٨) أي للخارج المستقذر إذ غلب فيه بعد أن كان في الأصل للمكان المطمئن من الأرض .

(شرح العقد ٢ / ١٦٨) .

فالظاهر الذي يفيدُ معنى مع احتمال غيره ، لكنّه ضعيفٌ ، فبسببِ ضعفه خفي . فلذلك سمّي اللفظُ لدلالته^(١) على مقابله - وهو القوي - ظاهراً . كالأسد ، فإنّه ظاهرٌ في الحيوانِ المفترس ، ويحتملُ أن يرادَ به الرجلُ الشجاع مجازاً ، لكنّه احتمالٌ ضعيفٌ^(٢) .

والكلام في دلالة اللفظ الواحد ، ليخرج الحملُ مع المبيّن ، لأنّه - وإن أفاد معنى لا يحتملُ غيره - فإنّه لا يسمّى مثله نصّاً .

(والتأويلُ لغةً : الرجوعُ) وهو من آل يؤولُ : إذا رجع^(٣) . ومنه قوله تعالى ﴿ ابْتَغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾^(٤) أي طلب ما يؤولُ إليه معناه . وهو مصدرٌ أولتُ الشيء . إذا^(٥) فسّرتُه . من آل : إذا رجع^(٦) ، لأنّه رجوعٌ من الظاهرِ إلى ذلك الذي آل إليه في دلالته . قال الله تعالى ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾^(٧) أي ما يؤولُ إليه بعثهم^(٨) ونشورهم^(٩) .

وأكثر ما يستعملُ « التأويلُ » في المعاني ، وأكثره في الجمل . وأكثر ما يستعملُ « التفسيرُ » في الألفاظ ، وأكثره في المفردات .

(و) التأويلُ (اصطلاحاً : حملُ) معنى (ظاهرٍ) للفظ^(١٠) (على) معنى

(١) في ع : دلالة .

(٢) في ز : ضعفه .

(٣) لسان العرب ١١ / ٣٢ ، معجم مقاييس اللغة ١ / ١٥٩ ، المصباح المنير ١ / ٣٩ .

(٤) الآية ٧ من آل عمران .

(٥) في ش : أي .

(٦) لسان العرب ١١ / ٣٣ .

(٧) الآية ٥٣ من الأعراف .

(٨) في ش : لغيتهم .

(٩) لسان العرب ١١ / ٣٣ ، معجم مقاييس اللغة ١ / ١٦٢ . في ش : ونشورهم .

(١٠) في ض ب ش : اللفظ .

(محتملٍ مرجوحٍ)^(١) .

وهذا يشمل التأويل الصحيح والفساد .

(وَزِدْ)^(٢) في الحدِّ (لصحيحه)^(٣) أي إن أردتَ (أنْ تحَدَّ)^(٤) التأويلَ الصحيح - قولك : (بدليلٍ) أي حملةً بدليلٍ (يُصَيِّرُهُ) أي يُصَيِّرُ الحملَ (راجِحاً) على مدلوله الظاهر . فيصيرُ^(٥) حدُّ التأويلِ الصحيح « حملٌ ظاهرٌ على محتملٍ مرجوحٍ بدليلٍ يصيِّره راجحاً » .

وعِلْمٌ مَّا تقدَّمَ : أنَّ الحملَ بلا دليلٍ محققٍ لشبهه^(٦) يخيَّلُ للسامعِ أنَّها دليلٌ ، و^(٧) عندَ التحقيقِ تضلُّ ، يُسمَّى^(٨) تأويلاً فاسداً . وأنَّ حملَ معنى اللفظِ على ظاهره لا يسمَّى تأويلاً ، وكذا حملُ المشتركِ ونحوه من المتساوي^(٩) على أحدِ محمليه أو محامله لدليلٍ .
إذا تقررَ هذا :

(فَإِنْ قَرَّبَ) التأويلُ (كَفَى)^(١٠) أدنى مُرَجِّحٍ (نحو قوله سبحانه وتعالى

(١) انظر تعريفات الأصوليين للتأويل في (كشف الأسرار ١ / ٤٤ ، المستصفى ١ / ٣٨٧ ، إرشاد الفحول ص ١٧٦ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٣ ، الآيات البينات ٣ / ٩٩ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٥٢ ، تيسير التحرير ١ / ١٤٤ ، شرح العضد ٢ / ١٦٩ ، التعريفات للجرجاني ص ٢٨ ، البرهان ١ / ٥١١ ، الحدود للباغي ص ٤٨) .

(٢) في ش : ورد .

(٣) في ش : تصحيحه .

(٤) في ش : بحد . وفي ب : أن تجد .

(٥) في ض : فيكون .

(٦) في ش ز : بل لنسبة . وفي ع : لسانه بل .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) في ش ز : تسمى .

(٩) في ز : التساوي .

(١٠) في ش : كمن .

﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ ^(١) أي إذا عزمتم على القيام .

(وَإِنْ بَعْدَ) التأويلُ من الإرادة لعدم قرينة عقلية أو حالية أو مقالية تدلُّ عليه (افْتَقَرَ) في حمل اللفظ عليه وصرفه عن الظاهر (إلى أقوى) مُرَجَّحٌ .

(وَإِنْ تَعَذَّرَ) الحمل لعدم الدليل (رُدَّ) التأويل وجوباً .

(فَمِنْ) التأويل (البعيد تأويل الحنفية قوله ﷺ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ « اخْتَرْتُ » وفي لفظ « أَمْسِكُ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقُ سَائِرَهُنَّ » ^(٢) على ابتداء النكاح أو إمساك الأوائِلِ) أي ابتداء نكاح أربعٍ منهنَّ إِنْ كَانَ عَقَدَ عَلَيْهِنَّ مَعًا ، وَإِنْ كَانَ تَزَوَّجَهُنَّ مَتَفَرِّقَاتٍ عَلَى إِمْسَاكِ الْأَرْبَعِ الْأَوَائِلِ ^(٣) .

ووجه ^(٤) بعده أَنْ ^(٥) الفرقة لو وقعت بالإسلام لم يُخَيَّرْهُ ، وقد خيَّرَهُ . والمتبادر عند السماع من الإمساك الاستدامة ^(٦) ، والسؤال وقع عنه . وخصَّ التزويجَ فيهنَّ ، ولم يبيِّنْ لَهُ شروطَ النكاح مع ميسر الحاجة إليه لقرب إسلامه . وأيضاً : لم ينقل عنه ولا عن غيره ممن أسلم على أكثر من أربعٍ أَنَّهُ جَدَّدَ النكاحَ .

(١) الآية ٦ من المائدة .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والحاكم . (انظر بذل المجهود ١٠ / ٣٧٨ ، عارضة الأحوذى ٥ / ٦٠ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٢٨ ، سنن الدارقطني ٣ / ٢٦٩ ، سنن البيهقي ٧ / ١٨١ ، المتدرك ٢ / ١٩٣) .

(٣) انظر تيسير التحرير ١ / ١٤٥ ، فواتح الرحموت ٢ / ٣١ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٥٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٣ ، الآيات البينات ٣ / ١٠٠ ، شرح العضد ٢ / ١٦٩ ، المستصفى ١ / ٣٩٠ ، البرهان ١ / ٥٣١ ، روضة الناظر ص ١٧٨ ، مختصر الطوفي ص ٤٢ .

(٤) في ش : ووجهه .

(٥) في ش : فإن . وفي ع ض ب : بأن .

(٦) في ز : والاستدامة .

وأيضاً : فالابتداء يحتاج^(١) إلى رضى من يبتديها ، ويصير التقدير : فارق الكلّ وابتدئ بعد ذلك من شئت ، فيضيع قوله « اختَر أربعاً » لأنّه قد لا يرضين^(٢) أو بعضهن .

وأيضاً : الأمر للوجوب ، وكيف يجب عليه ابتداؤه ، وليس بواجب في الأصل !!

ومن ثمّ قال أبو زيد الدبوسي من الحنفية : هذا الحديث لتأويل فيه ، ولو صحّ عندي لقلتُ به .

(وأبعد منه) أي من التأويل السابق تأويلهم (قوله ﷺ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى أُخْتَيْنِ « اختَرَأَيْتَهُمَا شِئْتَ »^(٤) على أَحَدِ الْأُمْرَيْنِ)^(٥) يعني على ابتداء نكاح إحداهما إن كان قد تزوجهما في عقد واحد ، أو إمساك الأولى منهما إن كان قد تزوجهما مفترقتين^(٦) .

وإنّا كان أبعد من الذي قبله ، لأنّ النافي للتأويل المذكور في الأول هو الأمر الخارج عن اللفظ ، وهو شهادة الحال . وهنا انضمّ إلى شهادة الحال مانع

(١) في ش : محتاج .

(٢) في ش : لا يرضينه .

(٣) في ش : عن .

(٤) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي من حديث فيروز الديلمي رضي الله عنه (عارضة الأحوزي ٥ / ٦٣) وأخرجه أبو داود وابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن فيروز الديلمي أيضاً بلفظ « طَلَّقْ أَيْتَهُمَا شِئْتَ » . وفي رواية أخرى للدارقطني والبيهقي عن فيروز الديلمي قال : أسلمت وتحتي أختان ، فسألت النبي ﷺ فأمرني أن أمسك أيتها شئت ، وأفارق الأخرى . (انظر بذل المجهود ١٠ / ٣٨٤ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٢٧ ، سنن الدارقطني ٣ / ٢٧٣ ، سنن البيهقي ٧ / ١٨٤) .

(٥) انظر تيسير التحرير ١ / ١٤٥ ، فواتح الرحموت ٢ / ٣١ ، الإحكام للأمدي ٣ / ٥٥ ، شرح العضد ٢ / ١٦٩ ، البرهان ١ / ٥٣١ ، المستصفى ١ / ٣٩٠ .

(٦) في ش : متفرقتين .

لفظاً^(١)، وهو قوله عليه الصلاة والسلام « أَيْتَهُمَا شِئْتَ » فإنَّ بتقدير^(٢) نكاحهما على الترتيب تعيين الأولى للاختيار، و^(٣)لفظُ « أَيْتَهُمَا شِئْتَ » ياباه .

وللحنفية تأويل ثالث في الحديثين ، وهو أنه لعل^(٤) أن يكون هذا كان^(٥) قبل حصر النساء في أربع وقبل تحريم الجمع بين الأختين . وهو مردود بما^(٦) سبق .

(و) تأويلهم أيضاً (إطعام ستين مسكيناً) من قوله سبحانه وتعالى ﴿ فَأِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾^(٧) (على إطعام طعام ستين)^(٨) .

فعلى هذا التأويل : لو ردَّدها المخرج على مسكين واحد ستين يوماً أجزأته .

قالوا : لأنَّ المقصود دفع الحاجة ، ودفع حاجة ستين حاجة واحد في ستين يوماً . فجعلوا المعدوم وهو « طعام »^(٩) مذكوراً مفعولاً به ، والمذكور وهو قوله « ستين » معدوماً ؛ لم يجعلوه مفعولاً به مع ظهور قصد العدد ، لفضل الجماعة وبركتهم وتضافرهم^(١٠) على الدعاء للمحسن ، وهذا لا يوجد في الواحد .

(١) في ع : لفظ .

(٢) في ش : تقدير .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ش : لعله .

(٥) ساقطة من ش ض .

(٦) في ش : لما .

(٧) الآية ٤ من المجادلة .

(٨) انظر (المستصفى ١ / ٤٠٠ ، الآيات البنينات ٣ / ١٠٠ ، تيسير التحرير ١ / ١٤٦ ،

حاشية البناني ٢ / ٥٤ ، الإحكام للأمدى ٣ / ٥٧ ، شرح العضد ٢ / ١٦٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٤ ،

البرهان ١ / ٥٥٥ ، أصول السرخسي ١ / ٢٣٩ وما بعدها) .

(٩) في ش : إطعام .

(١٠) في ع ز ض ب : تضافرهم .

وأيضاً : حملهُ على ذلكَ تعطيلٌ للنصِّ ، ولهذه الحكمة شرعت الجماعةُ في الصلاةِ وغيرها .

وأيضاً : فلا يجوزُ استنباطُ معنى من النصِّ يعودُ عليه ^(١) بالإبطال .

(وأبعدُ من ذلكَ) المتقدم ذكرهُ من التأويلِ (تأويلُهُم) ما في رواية أبي داود ^(٢) والترمذي ^(٣) من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنها في الغنمِ (« في أربعينَ شاةً شاةً » على قيمتها) ^(٤) أي قيمة شاةٍ ^(٥) .

قالوا : لأنَّ اندفاعَ الحاجةِ كما يكونُ بالشاةِ يكونُ بالقيمةِ .

وهو يؤدي إلى بطلانِ الأصلِ ، لأنَّهُ إذا وجبتِ القيمةُ لم تجبِ الشاةُ ، فعادَ هذا الاستنباطُ على النصِّ بالإبطالِ ، وذلكَ غيرُ جائزٍ .

وردَّ : بأنَّهُم لم يبطلوا إخراجَ الشاةِ ، بل قالوا بالتخيرِ بينَ الشاةِ وقيمةِ الشاةِ . وهو استنباطٌ يعودُ بالتعميمِ ، كما في « وَلَيْسَتْ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ » ^(٦) يعمُّ ^(٧) في الحَرَقِ ^(٨) ونحوها ، وفي « لَا يَقْضِي الْقَاسِي وَهُوَ

(١) في ع : إليه .

(٢) بذل المجهود ٨ / ٥٣ .

(٣) عارضة الأحوذى ٣ / ١٠٨ .

(٤) انظر المستقصى ١ / ٣٩٥ ، تيسير التحرير ١ / ١٤٦ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٥٦ ، شرح

العقد ٢ / ١٦٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٢ .

(٥) في ع : الشاة .

(٦) أخرجه مسلم والنسائي والترمذي عن سلمان رضي الله عنه مرفوعاً ، ولفظه « لا يستنجي

أحدكم بدون ثلاثة أحجار » . وأخرجه النسائي وأبو داود عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ

« إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه ثلاثة أحجار فليستطب بها فإنها تجزئ عنه » . (صحيح

مسلم ١ / ٢٢٤ ، سنن النسائي ١ / ٣٨ ، عارضة الأحوذى ١ / ٣٢ ، بذل المجهود ١ / ٩٨)

(٧) في ش : ليعمم . وفي ز : يعمم .

(٨) في ض د : الحزف .

غَضْبَانٌ»^(١). يعمُّ^(٢) في كلِّ ما يشوّشُ الفكرَ ، ولا يعودُ بالإبطالِ .

وأجيبَ عن ذلكَ : بأنَّ الشارعَ لعلَّه راعى أنَّ يأخذَ الفقيرُ من جنسِ مالِ الغنيِّ ، فيتشاركانِ^(٣) في الجنسِ ، فتبطلُ القيمةُ ، فعادَ بالبطلانِ من هذه الجهةِ ، وبابِ الزكاةِ فيه ضربٌ من التعبدِ .

قالَ البرماوي^(٤) : وأيضاً فإذا كانَ التقديرُ « قيمةٌ^(٥) شاةٌ » يكونُ قولُهُم بإجزاءِ الشاةِ ليسَ بالنصِّ ، بل بالقياسِ ، فيتركُ المنصوصُ ظاهراً ، ويُخرجُ ثمَّ يدخلُ بالقياسِ ، فهذا^(٦) عائدٌ بإبطالِ النصِّ لاحتمالِهِ . اهـ .

ووجهُ كونه أبعدَ مما قبله لأنَّه^(٧) يلزمُ أنَّ لا تجبَ الشاةُ^(٨) كما تقدّمَ^(٩) ، وكلُّ فرعٍ استنبطَ من أصلٍ يبطلُ ببطلانِهِ .

(و) تأويلُهُم قولَ النبي ﷺ فيما رواه أبو داودَ^(٩) والترمذيُّ^(١٠) وابنُ ماجه^(١١)

(١) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود . والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وغيرهم عن أبي بكره مرفوعاً . (انظر صحيح البخاري ٨٢ / ٩ ، صحيح مسلم ١٣٤٣ / ٣ ، سنن ابن ماجه ٧٧٦ / ٢ ، سنن الدارقطني ٢٠٦ / ٤ ، سنن النسائي ٢٠٩ / ٨ ، بذل المجهود ٢٦٦ / ١٥ ، عارضة الأحوذى ٧٧ / ٦ ، سنن البيهقي ١٠٥ / ١٠) .

(٢) في ش : ليعمم . وفي ع ب : يعمم .

(٣) في ع : فيشتركان .

(٤) في ش : البروي .

(٥) في ز : وقية .

(٦) في ش : يلزم .

(٧) في ش : أنه .

(٨) ساقطة من ض .

(٩) بذل المجهود ٧٩ / ١٠ .

(١٠) عارضة الأحوذى ١٢ / ٥ .

(١١) سنن ابن ماجه ٦٠٥ / ١ .

والدارقطني^(١) عن عائشة رضي الله عنها (أَيْمًا امرأة نَكَحَتْ^(٢) نَفْسَهَا بغيرِ إِذْنِ
وليها ، فنكاحُها باطلٌ) وفي روايةٍ « باطلٌ باطلٌ باطلٌ » (على الصغيرة والأمة
والمكاتبَةِ)^(٣).

ووجهُ بُعْدِ هذا التأويلِ أَنَّ الصغيرةَ ليستُ بامرأةٍ في لسانِ العربِ . وقد
أُلْزِمُوا بسقوطِ هذا التأويلِ على مذهبهم ، فإنَّ الصغيرةَ لو زَوَّجَتْ نفسها كانَ
العقدُ عندهم صحيحاً لا يتوقَّفُ على إجازةِ الوليِّ . قاله البرماوي .

فلَمَّا أُلْزِمُوا بذلكَ فَرُّوا إلى حملِهِ على الأمةِ ، فَأُلْزِمُوا ببطلانِهِ بقولِ
النبي ﷺ^(٤) « فَلَهَا الْمَهْرُ » ، ومهرُ الأمةِ^(٥) إِنَّمَا هُوَ^(٦) لسيدها^(٧).

ففرُّوا من ذلكَ إلى حملِهِ على المكاتبَةِ . فقيلَ لهمُ : هُوَ أيضاً باطلٌ ، لأنَّ حملَ
صيغةِ العمومِ الصريحةِ وهي « أي »^(٨) المؤكدةُ بامعها في قوله « أَيْمًا » على صورةِ
نادرةٍ لا تخطرُ ببالِ المخاطبينَ غالباً في غايةِ البعدِ .

(و) تأويلُهُم أيضاً (لاصِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ) رواه أبو

(١) سنن الدارقطني ٣ / ٢٢١ .

(٢) في ش : أنكحت .

(٣) انظر (شرح العضد ٢ / ١٧٠ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٥٨ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٥ ،
روضة الناظر ص ١٧٩ ، مختصر الطوفي ص ٤٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ /
٥٤ ، الآيات البينات ٣ / ١٠٢ ، تيسير التحرير ١ / ١٤٧ ، البرهان ١ / ٥١٧ ، المستصفى ١ /
٤٠٢) .

(٤) في تمة الحديث « فَإِنْ دَخَلَ بِهَا ، فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا » . انظر مراجع تخريج
الحديث السابقة .

(٥) ساقطة من ع .

(٦) في ز : للسيد .

(٧) ساقطة من ض .

داود^(١) والترمذي^(٢) والنسائي^(٣) وابن ماجه^(٤) عن ابن عمر على خلاف في رفعه ووقفه (على) صوم (القضاء والنذر المطلق)^(٥) بناءً منهم على مذهبهم في صحة الفرض بنية من^(٦) النهار .

قال ابن الحاجب : فجعلوه كاللغز في حملهم العام على صورة نادرة . فإن ثبت مادعوه من الحكم^(٧) بدليل - كما قالوا - فيطلب لهذا الحديث تأويل قريب عن^(٨) هذا التأويل ، مثل نفي الكمال^(٩) .

قال إمام الحرمين : وهو أقرب من التأويل السابق^(١٠) .

(١) بذل المجهود ١١ / ٣٣٠ .

(٢) عارضة الأحوذى ٣ / ٢٦٣ .

(٣) سنن النسائي ٤ / ١٦٦ .

(٤) سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٢ .

(٥) انظر : المستصفى ١ / ٤٠٩ ، تيسير التحرير ١ / ١٤٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية الباني عليه ٢ / ٥٥ ، الآيات البينات ٣ / ١٠٢ ، البرهان ١ / ٥٢٥ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٥٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٦ ، شرح العضد ٢ / ١٧١ ، روضة الناظر ص ١٨٠ ، مختصر الطوفي ص ٤٣ .

(٦) ساقطة من ع ض .

(٧) وهو صحة صوم الفرض بنية من النهار .

(٨) في ش : من .

(٩) انظر مختصر ابن الحاجب مع شرحه للعضد ٢ / ١٦٩ ، ١٧١ .

(١٠) ثم قال : « ولكنه مردود من وجهين . أحدهما : أن حمل هذا اللفظ على نفي الكمال غير ممكن في القضاء والنذر ، وهما من متضمنات الحديث ، وإذا تعين حمل اللفظة على حقيقتها في بعض المسميات تعين ذلك في سائرهما ، فإن الإنسان الفصيح ذا الجد لا يرسل لفظة وهو يبغى حقيقتها من وجه ومجازها من وجه .

فإن قالوا : ليس القضاء والنذر مقصودين كما ذكرتم . قلنا : نعم . ولكن الشاذ لا يعني باللفظ العام تخصيصاً واقتصاراً وانحصاراً عليه ، ولا يمتنع أن يشمل العموم مع الأصول .

والذي يُحقَّقُ هذا أنه لو حمل لفظه على نوع من الصوم ، ثم حمل فيه على نفي الكمال ، لما كان اللفظ عاماً أصلاً ، وكان مختصاً بنوع واحد ، وهو من أعم الصيغ كما تقدم تقريره . والدليل عليه =

(و) تأويلهم أيضاً قول النبي ﷺ في حديث رواه الإمام أحمد^(١) وابن حبان^(٢) من حديث أبي سعيد مرفوعاً (« ذكاة الجنين ذكاة أمه » على التشبيه^(٣)) ونصب^(٤) « ذكاة أمه » على تقدير : كذكاة أمه . فنصب على إسقاط الخافض ، وهو كاف التشبيه .

قال ابن عمرو^(٥) : تقديرهم حذف الكاف ليس بشيء ، لأنه يلزم منه جواز قولك « زيدٌ عمراً » أي كعمرو .

وأيضاً : فحذف حرف الخفض من غير سبق فعل يدل على التوسع فيه . وعلى تقدير صحته ، فيجوز أن يكون على الظرفية ، أي وقت ذكاة أمه ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

وهذا دليل الجماعة ، لأن الثاني إنما يكون وقتاً للاول إذا أغنى الفعل الثاني عن الأول .

= أن مذكروه من أن الرسول عليه السلام لم يرد القضاء والنذر ليس مذهباً لذي مذهب ، فإنه إذا امتنع قبول التأويل من غير دليل ، فلأن يمتنع من غير مذهب أولى . (البرهان ١ / ٥٢٨) .

(١) مسند الإمام أحمد ٣ / ٣١ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٣ .

(٢) موارد الظمان ص ٣٦٥ .

(٣) أي مثل ذكاتها أو كذكاتها ، فيكون المراد بالجنين « الحي » لحرمة الميت عند الإمام أبي حنيفة . انظر (المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٥ ، الآيات البينات ٣ / ١٠٢) .

(٤) في ش : ونصبوا .

(٥) هو محمد بن محمد بن علي بن عمرو الحلبي الثعلبي النحوي ، أبو عبد الله ، جمال الدين . قال الفيروزبادي : إمام في العربية ، أقرأها مدة مجلب ، وصنف « شرح المفصل » ولم يمه . توفي سنة ٦٤٩ هـ . (انظر ترجمته في بغية الوعاة ١ / ٢٣١ ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٤٦ ، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص ٢٥٤) .

(٦) في ش : زيدا .

وَيَرْجَحُ هذا التقدير موافقته لرواية الرَّفْع ، لكنَّ الجمهورَ وهَمُّوا روايةَ النسبِ ، وقالوا : المحفوظُ الرَّفْعُ ، كما قاله الخطابيُّ^(١) وغيره ، إمَّا لأنَّ « ذكاة » الأول خبرٌ مقدَّم ، و « ذكاة » الثاني هو المبتدأ ، أي ذكاةُ أمِّ الجنين ذكاةٌ له ، وإلَّا لم يكن للجنين مزيَّة . وحقيقة الجنين ما كان في البطن .

فَعَلِمَ أَنَّهُ ليس المراد أَنَّهُ يُذَكَّى كذكاةِ أمِّه ، بل إِنَّ ذكاةَ أمِّه ذكاةٌ له كافيةٌ عن تذكيتِه ، ويؤيده روايةُ البيهقي^(٢) « ذكاةُ الجنين في ذكاةِ أمِّه » .

(و) تأويلُهُم أيضاً قوله سبحانه وتعالى في آيتي الفيء والغنمة (﴿ وَلِذِي الْقُرْبَى ﴾^(٣) على الفقراء) دون الأغنياء (مِنْهُمْ) أي مِنْ ذوي القربى^(٤) .

قالوا : لأنَّ المقصودَ دفعُ الخلَّةِ ، ولاخلَّةٌ مع الغنى^(٥) .

فَعَطَّلُوا لفظَ العمومِ مع ظهورِ أَنَّ القرابةَ هي سببُ استحقاقِهِمْ ولو مع الغنى لتعظيمها وتشريفها ، مع إضافته بلام التملك .

ولا يلزمنا نحنُ والمالكيةُ والشافعيةُ ذلكَ في اليتيم ، للخلافِ فيه .

فإنَّ عللوا بالفقرِ ولم تكنْ قرابةً ، عطَّلُوا لفظَ « ذِي القربى » ، وإنَّ

(١) معالم السنن ٤ / ١٢١ .

(٢) الحديث بهذا اللفظ غير موجود في السنن الكبرى للبيهقي ، وقد جاء فيها نصٌّ قريب منه عن ابن عمر موقوفاً : « إِذَا نُجِرَتِ النَّاَقَةُ فَذَكَاةٌ مَا فِي بَطْنِهَا إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهَا وَنَبَتَ شَعْرُهَا ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا حَيًّا ، دُبِحَ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ » . (انظر السنن الكبرى ٩ / ٣٣٥) .

(٣) الآية ٤١ من الأنفال ، والآية ٧ من الحشر .

(٤) انظر : البرهان ١ / ٥٥٣ ، تيسير التحرير ١ / ١٤٨ ، المستصفى ١ / ٤٠٧ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٦٠ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٨ ، شرح العضد ٢ / ١٧١ .

(٥) في ع : الغناء .

اعتبروهما معاً فلا يُعَدُّ . وغايته تخصيصُ عمومٍ ، كما فعله الشافعيُّ في أحدِ القولين
في تخصيصِ اليتامى بذوي الحاجةِ .

(و) من التأويلِ البعيدِ تأويلُ (المالكيَّةِ والشافعيَّةِ) متنَ حديثٍ رواه
أحمدُ^(١) وأبو داودَ^(٢) والنسائيُّ وابنُ ماجه^(٣) والطبرانيُّ والترمذيُّ^(٤) وقال :
« لانعرفه مُسنداً إلا من حديثِ حمادٍ^(٥) عن قتادة عن الحسنِ . وروي من قولِ
عمرَ ، ومن قولِ الحسنِ^(٦) . وهو (« مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٌ فَهُوَ حُرٌّ » على
عمودي نَسَبِهِ)^(٧) .

وإنما كانَ بعيداً لقصرِ اللفظِ العامِّ على بعضِ مدلولاته من غيرِ دليلٍ .
قال ابنُ مفلحٍ وغيره : لعمومِ اللفظِ وظهورِ قصدهِ للتنبيهِ على حُرْمَةِ المَحْرَمِ
وصِلَتِهِ .

(١) ساقطة من ش .

(٢) بذل المجهود ١٦ / ٢٨٢ .

(٣) سنن ابن ماجه ٢ / ٨٤٣ .

(٤) تحفة الأحوذى ٤ / ٦٠٣ .

(٥) المراد به هنا : الإمام الحافظ حمادُ بن سَلَمَةَ بن دينار البصري ، أبو سلمة . قال ابن
المبارك : دخلت البصرة فما رأيت أحداً أشبه بمسالك الأول من حماد بن سلمة . وقال ابن معين : من
خالف حماد بن سلمة في ثابت ، فالقول قول حماد . توفي سنة ١٦٧ هـ (انظر ترجمته في طبقات
الحفاظ للسيوطي ص ٨٧ ، تذكرة الحفاظ ١ / ٢٠٢ ، شذرات الذهب ١ / ٢٦٢ ، حلية الأولياء ٦ /
٢٤٩) .

(٦) عبارة الترمذي في سننه بعد ذكر الحديث : « هذا حديث لانعرفه مسنداً إلا من حديث
حماد بن سلمة . وقد روى بعضهم هذا الحديث عن قتادة عن الحسن عن عمر . شيئاً من هذا » .
(انظر تحفة الأحوذى ٤ / ٦٠٣) .

(٧) وهم الأصول والفروع . انظر تحقيق المسألة في (البرهان ١ / ٥٣٩ ، المستصفى ١ /
٤٠٥ ، الآيات البينات ٣ / ١٠٦ ، الإحكام للأمدى ٣ / ٦٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني
عليه ٢ / ٥٧) .

قال الكوراني : فإن قلت : فما^(١) وجه ماذهب إليه الشافعي إذا لم يكن هذا التأويل صحيحاً عندكم ؟ قلت : لما دلّ الدليل على أنّ الرّق لا يزول إلا بالعتق ، قاس عتق الأصول والفروع على وجوب النفقة ، إذ لا تجب عنده إلا للأصول والفروع . أو بالحديث الصحيح الوارد في « مسلم »^(٢) : « لا يجزي ولد والد إلا أن يجده عبداً فيشتره فيعتقه » أي بنفس الشراء . وقد وافقه الخصم على هذا . وبالآية الكريمة في عتق الولد ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ، سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾^(٣) . وجه الدلالة أنّه سبحانه وتعالى أبطل إثبات الولدية بإثبات العبودية ، فعلم أنها لا يجتمعان .



(١) في ش : لما .

(٢) صحيح مسلم ٢ / ١١٤٨ .

(٣) الآية ٢٦ من الأنبياء .